الرئيس الأمريكي يؤيد تشريع الفرصة الثانية في الحياة للسجناء

ترامب يصر: حصل تلاعب بالأصوات في انتخابات فلوريدا

الرئيس الأمريكي دونالد ترامب

واشنطن – «وكالات» : أصر الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، على التلاعب في التصويت الانتخابي بولاية فلوريدا، مشيرا إلى أن بعض الأشخاص كانوا يغيرون قمصانهم بعد التصويت، ثم ينتخبون مرة أخرى.

وقال الرئيس في مقابلة مع موقع، «ذا ديلي كولر»، الأربعاء: «أشخاص لا يحق لهم التصويت على الإطلاق، كانوا يقفون في الطابور، ويسيرون في حلقات، وأحيانا كانوا يذهبون إلى سيارتهم ويرتدون قبعة مختلفة، وقميصا مختلفا ويعودون للتصويت. ولم يطالبهم أحد بشيء».

وأشار إلى أن عدم المطالبة بإظهار بطاقة الهوية في التصويت سهل التزوير، بحسب رأيه.

وأثارت اتهامات ترامب الجدل في البلاد، لأنه يصر منذ سنوات على اتهامات بلا أدلة، عن تلاعب في التصويت، وفي انتخابات التجديد النصفي للكونغرس هذه المرة.

كما أيد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تشريعا مقترحا يهدف إلى إصلاح نظام العدالة الجنائية، بما في ذلك إصلاح السجون، ونظام إصدار الأحكام الاتحادي بشكل لم يحدث من قبل منذ نحو جيل.

ويهدف مشروع القانون إلى مساعدة السجناء في الحصول على التدريب المهني، والتدريب الذي يحتاجونه لتوظيفهم بعد الإفراج عنهم، فيما وصفه الرئيس الأربعاء بـ «فرصة ثانية في الحياة».

وقال: «سنفعل شيئاً لم يُنفذ منذ سنوات عديدة، وهو الشيء الصحيح الذي يجب عمله».

وتشير الخطوة إلى رغبة ترامب في العمل بشكل وثيق مع الديمقراطيين بعد انتخابات التجديد النصفي للكونغرس، التي انتزع فيها الحزب الديمقراطي السيطرة على مجلس النواب، مقابل سيطرة الجمهوريين على مجلس الشيوخ.

ومن المقرر تفعيل عمل الكونغرس المنتخب حديثا في يناير المقبل، ويبدو أن ترامب حريص على تمرير الإصلاحات الجديدة في وقت مبكر، وتعهد بأن يحرص مشروع القانون الجديد على تقليل عودة السجناء إلى الجريمة، بشكل كبير.

من ناحية أخرى وقع 17 نائبا ديمقراطيا خطابا قالوا فيه إنهم لن يصوتوا لزعيمة الديمقراطيين في مجلس النواب، نانسي بيلوسي، لتولي رئاسة المجلس.

وذكرت وكالة بلومبرغ للأنباء، أن 5 نواب آخرين تعهدوا برفض دعمها، ولكنهم لم يوقعوا الخطاب بعد.

وصرح درو هامبل، المتحدث باسم بيلوسي، لشبكة، سي.إن.إن، بأن بيلوسي واثقة للغاية «من لدعم الذي تحظى به بين النواب».

من جهة أخرى أوقفت القيادة الجمهورية في مجلس الشيوخ الأمريكي قانونا مقترحا من شأنه حماية تحقيق روبرت مولر في مزاعم عن تدخل روسيا في انتخابات الرئاسة الأمريكية في 2016.

وغالبًا ما يشجب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب التحقيق، واقال الأسبوع الماضي، وزير العدل جيف سيشنز، ما أثار مخاوف الديمقراطيين المعارضين على التحقيق في قضية مولر.

وقال زعيم الجمهوريين في مجلس الشيوخ ميتش ماكونيل للصحافيين: «لا مؤشر على منع تحقيق مولر من الانتهاء، ويجب السماح له بالانتهاء». وأضاف «أعتقد أنه ليس في خطر، لذلك لا أعتقد أن سن أي تشريع ضروري».

وذكرت تقارير إعلامية أمريكية أن ترامب يعمل حاليا مع محامين على تقديم إجابات مكتوبة إلى فريق مولر.

وينظر التحقيق في أي روابط بين حملته وتدخل روسي محتمل، وتشير استطلاعات الرأي الأخيرة إلى أن الرأي العام في الولايات المتحدة منقسم حول تحقيق مولر.

من جانب اخر قال مايك بنس، نائب الرئيس الأمريكي، إنه «لا مكان لإمبراطورية وعدوان» في المحيطين الهندي والهادئ، في إشارة على ما يبدو إلى النفوذ الصيني المتنامي في المنطقة، وإعلانها ملكية مناطق متنازع عليها في بحر الصين الجنوبي.

يذكر أن بنس، في سنغافورة، للاجتماع بقادة دول من رابطة دول جنوب شرق آسيا، آسيان، المكونة من 10 اعضاء ونظرائهم في منطقة آسيا والمحيط الهادي، في قمة شرق آسيا، أمس الخميس.

وتعلن الصين سيادتها على جزء كبير من بحر الصين الجنوبي، وتبني منشآت عسكرية فيه، رغم أن الفلبين، وتايوان، وفيتنام، وماليزيا، تتنازعها على ملكية تلك المناطق.

ولطالما أكدت واشنطن، أن حرية الملاحة في المياه المتنازع عليها تتماشى مع القانون الدولي، بينما تقول بكين إن «المناورات العسكرية الأمريكية المشتركة في تلك الأراضي تنتهك سيادتها».

وقال وزير الدفاع الأمريكي، جيمس ماتيس، إن «الولايات المتحدة ابلغت الصين بأن الجيش الأمريكي، سيطير ويبحر ويعمل في أي مكان يسمح به القانون الدولي».

وقال بنس لزعماء آسيان، أمس الخميس، إن «التزام الولايات المتحدة بمنطقة المحيطين الهندي والهادئ ثابت» ، ما يخفف من المخاوف من أن الولايات المتحدة تقلص ارتباطها بالمنطقة.

■ واشنطن : 17 نائباً ديمقراطياً يعارضون رئاسة بيلوسي لمجلس النواب

■ بنس : لا مكان لإمبراطورية أو عدوان في المحيطين الهادئ والهندي

بريطانيا: استقالة وزيرين بعد الاتفاق على «بريكست»

رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي

لندن – «وكالات» : أعلن وزيران من الحكومة البريطانية استقالتهما أمس الخميس، رفضا لمشروع الاتفاق على خروج بلادهما من الاتحاد الأوروبي.

واستقال وزير الدولة البريطاني المكلف شؤون إيرلندا الشمالية، قائلا إن الاتفاق لا يجعل المملكة المتحدة «دولة مستقلة ذات سيادة».

وكتب الوزير شايليش فارا على حسابه على تويتر أن الاتفاق «يترك المملكة المتحدة بين خروج ولا خروج دون تحديد مهلة زمنية لنصبح فيها أخيرا دولة مستقلة».

وكان فارا مؤيدا لبقاء بريطانيا في الاتحاد الأوروبي في الاستفتاء على الخروج في 2016 والذي صوت فيه 52 في المئة من البريطانيين على الانسحاب.

واستقال أيضاً وزير شؤون الخروج من الاتحاد الأوروبي دومينيك راب، بسبب الاتفاق المبدئي الذي توصلت إليه رئيسة الوزراء تيريزا ماي، مع بروكسل.

وقال راب: «لا يمكن لضميري أن يدعم المقترحات المقدمة للاتفاق مع الاتحاد الأوروبي» مضيفا انه بعث خطاب استقالة إلى رئيسة الوزراء تيريزا ماي وشرح فيه الأسباب التي دفعته إلى ذلك.

وعلى إثره تراجع الجنيه الإسترليني لتخسر العملة حوالي 1 في المئة من قيمتها مقابل الدولار.

ومن المتوقع أن تشهد الحكومة البريطانية المزيد من الإستقالات في ظل انتقاد الاتفاق الذي يرفضه أيضا جزء من نواب المعارضة وتيار المحافظين.

سريلانكا : اشتباكات في البرلمان بسبب المنافسة على رئاسة الوزراء

«وكالات» : أفادت تقارير بوقوع اشتباكات في برلمان سريلانكا أمس الخميس، أين تستمر المنافسة بين المرشح لمنصب رئيس الوزراء ماهيندا راجاباكسا، وبين رئيس الوزراء المعزول رانيل ويكريمسينجه على السلطة.

واندلعت المشاهد العاصفة بعد دعوة راجاباكسا في بيان إلى تصويت برلماني.

وأطاح الرئيس مايثريبالا سيريسينا، برئيس الوزراء ويكريمسينجه في 26 اكتوبر الماضي، وعين محله الرئيس السابق راجاباكسا، ولكن البرلمان مرر الأربعاء اقتراحا بحجب الثقة عن راجاباكسا.

ودعا حزب ويكريمسينجه، الذي يقول إنه يملك أغلبية في البرلمان، إلى تصويت برلماني لإثبات عدد النواب المؤيدين له.

ولكن مؤيدي حزب راجاباكسا اقتحموا البرلمان وأهانوا رئيس البرلمان كارو جاياسوريا ورشقوه بسلال المهملات.

وتبادل النواب اللكمات والاعتداءات اللفظية، في صور مباشرة بثها التليفزيون.

وخرج جاياسوريا من البرلمان بعد 20 دقيقة تقريبا من الفوضى.

وكان جاياسوريا دعا البرلمان للانعقاد مرة أخرى أمس الأربعاء، بعد أن علقت المحكمة العليا في البلاد أمرا رئاسيا بحل البرلمان، والدعوة إلى انتخابات مبكرة في 5 يناير المقبل.

إثيوبيا: اعتقال نائب سابق لرئيس المخابرات

رئيس الوزراء الأثيوبي أبي أحمد

أديس أبابا – «وكالات» : أعلن النائب العام الإثيوبي برهانو نسيغابي أمس الخميس، القبض على نائب رئيس المخابرات سابقا في أحدث خطوة تستهدف المسؤولين الأمنيين بسبب ارتكاب انتهاكات ضد حقوق الإنسان والفساد.

وأضاف على موقع تويتر في وقت مبكر أمس الخميس: «اعتقلت الشرطة نائب رئيس المخابرات ورئيس الشرطة الاتحادية سابقا الجنرال ياريد زريهون».

لم يكشف تفاصيلاً أخرى، لكن الاعتقال يأتي بعد القبض على عشرات من مسؤولي الأمن في اتهامات بالفساد، وارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان.

وقبض على زوجة ياريد زريهون يوم الإثنين.

وقالت مصادر لرويترز إنها كانت تحاول التستر عليه.

وانتقل ياريد من وظيفة نائب رئيس المخابرات لقيادة الشرطة الاتحادية في أبريل لكنه استقال بعد ثلاثة أشهر.

واعتقلت إثيوبيا يوم الثلاثاء الماضي، الرئيس السابق لمجموعة شركات صناعية تابعة للجيش، ونقل مكبل الأيدي إلى العاصمة بعد يوم من إعلان السلطات إجراء تحقيقات تستهدف مسؤولين كبارا في قوات الأمن.

واعتقل كينفي داجنيو البريغادير جنرال في الجيش الإثيوبي، والرئيس التنفيذي السابق لمجموعة ميتيك.

قرب الحدود بين السودان وإريتريا.

ومن المقرر أن يمثل أمام المحكمة اليوم الخميس.

وقال برهانو يوم الإثنين إن التحقيقات كشفت فسادا في مجموعة ميتيك، التي تصنع عتادا عسكريا وتمارس أنشطة في قطاعات مختلفة من الزراعة إلى المقاولات.

وكينفي، وياريد هما أكبر مسؤولين تعتقلهما إثيوبيا منذ تولي رئيس الوزراء أبي أحمد منصبه في أبريل ووعده بكبح جماح أجهزة الأمن، ومعالجة ما وصفه بسوء الإدارة الاقتصادية، والفساد، وانتهاك حقوق الإنسان.

بنغلاديش: لا ترحيل للروهينغا دون موافقتهم

«وكالات» : أعلن مسؤول بارز في بنغلاديش، أن مسلمي الروهينغا لن يرحلوا إلى ميانمار دون موافقتهم، وذلك قبل بداية ترحيل أكثر من 2200 مسلم من الروهينغا، أمس الخميس.

وقال رئيس لجنة الإغاثة والترحيل في بنغلاديش محمد أبو الكلام، للصحافيين صباح أمس الخميس:

«سازور المخيمات، أين سأتحدث مع اللاجئين، لن يُنقلوا إلى مخيمات الإقامة المؤقتة قبل الترحيل، إلا إذا وافقوا على ذلك».

وأوضح أنه من المقرر أن تبدأ عملية الترحيل في الثانية مساءً، إلا أنه عجز عن معرفة عدد اللاجئين الذين يرغبون في العودة إلى ميانمار طوعا.

وتستعد بنغلاديش لترحيل 2260 مسلم روهينغا إلى بلادهم، رغم دعوة الأمم المتحدة إلى وقف العملية حتى تحسن الوضع في ميانمار.

يذكر أن أكثر من 700 الف من مسلمي الروهينجا فروا إلى منطقة كوكس بازار جنوبي بنغلاديش، بسبب حملة عسكرية وحشية استهدفتهم في ولاية راخين بشمال ميانمار في أغسطس 2017.

سفراء غربيون يطالبون ببحث معاملة المسلمين في الصين

متظاهرون من الويغور الصينيين

«وكالات» : يسعى 15 سفيراً غربيا في بكين لعقد اجتماع مع ارفع مسؤول في إقليم شينجيانغ ذي الغالبية المسلمة لاستيضاح أمر الانتهاكات التي يتردد أنها مست حقوق أقلية الويغور العرقية.

وسيقدم السفراء طلبهم في رسالة إلى تشن تشوان قوه رئيس الحزب الشيوعي في شينجيانغ، حسب نسخة من مسودة الرسالة اطلعت عليها رويترز.

وتمثل هذه الخطوة تنسيقاً واسعا غير معتاد من جانب مجموعة من الدول حول مشكلة خاصة بحقوق الانسان في الصين، وتصور مدى ردود الفعل المتصاعدة التي تواجهها الصين بسبب حملة تضييق الخناق على الويغور في الإقليم الغربي.

وواجهت بكين استنكاراً من نشطاء وأكاديميين وحكومات غربية وخبراء حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، بسبب احتجاز جماعي ومراقبة لصيقة لأقلية الويغور التي يغلب عليها المسلمون، وجماعات أخرى مسلمة تعتبر شينجيانغ موطنها.

وفي أغسطس الماضي، قالت لجنة لحقوق الإنسان تابعة للأمم المتحدة إنها تلقت تقارير موثوقة، تفيد باحتجاز مليون أو أكثر من الويغور فيما يشبه «معسكر اعتقال ضخم تكتنفه السرية».

وتقول الصين إنها لا تحتجز تعسفيا أو تلقن سياسيا بل ترسل بعض المواطنين ممن ارتكبوا مخالفات بسيطة إلى مراكز للتأهيل المهني لتوفير فرص عمل لهم.

وانزعجت بكين من الانتقادات بسبب حقوق الإنسان ونادت بعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى. وقال وزير الخارجية الصيني يوم الثلاثاء الماضي، إن على العالم تجاهل «الثرثرة» عن شينجيانغ ويثق في سلطات الإقليم.

ولم يتضح إذا أرسلت الرسالة، بالفعل أو إذا عدل محتواها. وقال مصدر دبلوماسي إنها تُعرض على دول أخرى ربما تشارك في توقيعها.

واكتفى دبلوماسيون مطلعون على الرسالة بتأكيد وجودها، ورفضوا الخوض في مزيد من التفاصيل لحساسية الموضوع.

وطلب كل الدبلوماسيين حجب هوياتهم.

وأحجمت حكومات أجنبية عدة عن انتقاد بكين علنا وقال الدبلوماسيون إن الدول تخشى إغضاب الصين التي تتمتع بثقل دبلوماسي بفضل قوتها وميزانيتها الاقتصادية مثل برنامج الحزام والطريق للبنية التحتية.

وجاء في الرسالة: «نشعر بقلق عميق للتقارير الخاصة بمعاملة الأقليات العرقية وخاصة أفراد عرقية الويغور في إقليم شينجيانغ المتمتع بالحكم الذاتي».

«ولفهم أفضل للوضع نطلب عقد اجتماع معكم في أقرب فرصة ممكنة لبحث هذه المخاوف».

وسترسل نسخ من الرسالة إلى وزارتي الخارجية والأمن العام الصينيتين والقسم الدولي بالحزب الشيوعي.

ولا يمكن الاتصال مباشرة بأي قيادات صينية للتعليق على الرسالة.

ولم ترد حكومة الإقليم ووزارتي الخارجية والأمن العام والقسم الدولي بالحزب الشيوعي ومكتب المتحدث باسم الحزب، على استفسارات رويترز.

وتقول الصين إن بكين تواجه تهديدا خطيرا من متشددين إسلاميين، وانفصاليين يخططون لهجمات ويثيرون التوترات مع أغلبية الهان العرقية، في الصين.

والرسالة مذيلة بأسماء 15 سفيرا غربياً هم سفراء كندا، وبريطانيا، وفرنسا، وسويسرا، والاتحاد الأوروبي، وألمانيا، وهولندا، وأستراليا، وأيرلندا، والسويد، وبلجيكا، والنرويج، وإستونيا، وفنلندا، والدنمارك.

وفي بيان إلى رويترز لم تعلق وزارة الخارجية الكندية مباشرة على الرسالة لكنها أبدت قلقا عميقا للتقارير عن اعتقال الويغور وغيرهم من المسلمين ومراقبتهم على نطاق واسع في شينجيانغ.

وقال البيان: «أثار وزير الشؤون الخارجية الوضع الذي يواجهه الويغور مباشرة مع وزير خارجية الصين في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتثير كندا بانتظام المخاوف المتعلقة بإقليم شينجيانغ مع السلطات الصينية سواء علانية أو بصفة غير رسمية وعلى المستوى الثنائي وفي المحافل متعددة الأطراف وستستمر في هذا النهج».

والولايات المتحدة لم توقع الرسالة، رغم أن دبلوماسيين غير أمريكيين يقولون إن لها دورا كبيرا في إثارة قضية شينجيانغ.

وردا على سؤال عن الرسالة قال متحدث باسم السفارة الأمريكية: «مازلنا نشعر بالانزعاج لاحتجاز الحكومة الصينية منذ أبريل 2017 حوالي 800 الف وربما يتجاوز مليونين من الويغور والكازاك وغيرهم من المسلمين في معسكرات احتجاز من أجل التلقين السياسي».